الفصل الثانى

علاقات الإنتاج

مدخل :

لا شك أن فى التنظيم السياسى والاجتماعى فى أى مجتمع هو انعكاس وتعبير مباشر وغير مباشر عن طبيعة الواقع المادى والاقتصادى لهذا المجتمع أو ذاك ، وأن الفروق النسبية والجوهرية أحيانا التى توجد غالباً بين الطرف الأول ممثلا فى الواقع المادى والاقتصادى والاجتماعى « قوى الإنتاج » كمتغير مستقل والطرف الثانى ممثلا فى أشكال التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى « علاقات الإنتاج » كمتغير تابع ، هى فروق من طبيعة نسبية بحته يحتكم فيها المتغير التابع دائماً للمتغير المستقل بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وتنجم عن هذه الفروق التى قد تصل إلى حد التعارض والتناقض أحياناً عن سوء تكيف وتطابق المتغير التابع « علاقات الإنتاج » مع المتغير الأساسى المستقبل « قوى الإنتاج » وعدم التعبير عنه تعبيراً صحيحاً ، كما يحدث عادة فى ظل الأنظمة السياسية والاجتماعية الإقطاعية والرأسمالية القديمة والمعاصرة .

إلا أنه مهما بلغ من أمر هذا الاختلاف والتناقض فهو لا يسمح مطلقاً بأحلال العامل التابع محل العامل المستقل ، وتحويل العامل المستقل إلى عامل تابع ، لأن العكس هو الصحيح دائماً ، عملا بما تقضى به قوانين الطبيعة والمجتمع ، أى أن التعارض والتناقض الفادح الذى يحدث بين قوى الإنتاج من جهة وعلاقات الإنتاج من جهة أخرى نتيجة عجز الأخيرة وسوء تكيفها وتعبيرها عن الأولى تعبيراً صحيحاً ومتطابقا فى ظل نظام الملكية الخاصة والنظام الرأسمالى بصفة عامة لا يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى جعل قوى الإنتاج وأدواته المادية فى الطبيعة والمجتمع تابعة لأى نوع من أنواع علاقات الإنتاج من هذا الطراز الرأسمالى أو غيره أو تستمر بمعزل عنها ، لأن العكس هو الصحيح دائماً ، ذلك أن أى تغيير أو تطور يحدث فى قوى وأدوات الإنتاج لا بد وأن يلحقه

بالضرورة تغير وتطور مماثل فى علاقات الإنتاج ، وأن أى شكل من أشكال العلاقات الإنتاجية لا يقوى على الدوام والاستمرار إلا بقدر ما يكون قادراً على التعبير الصحيح والمتطابق والمنسجم مع قوى الإنتاج ولو بحدود دنيا ، وليس العكس . ذلك أنه بالرغم من أن العلاقات الإنتاجيـــة المشوهة فى ظل نظام الملكية الخاصة والمجتمع الرأسمالى والاقطاعى قد تنجح فى إعاقة وعرقلة الأداء الجدلى والديالكتيكى لحركة التطور بالإيقاع المثالى الأقصى وقد تعيقها إلى حد كبير ، إلا أنها لا تستطيع على الإطلاق أن تحل محلها أو تعطل حركتها أو حتى مجرد البقاء دون التأثر بها .

وهنا قد يتساءل البعض عن دلالة اهتمامنا بإيراد هـــذا المدخل النظرى والتذكير ببديهياته العلمية ونحن بصدد الحديث عن أشكال التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى المكونة لعلاقات الانتاج فى المجتمع اليمنى القديم .

والرد على هذا التساؤل الجوهرى يكمن فى أننا قد حرصنا على أيراد هـذا المدخل المقتضب والتذكير ببديهياته النظرية حتى نتوصل فى ضوء الاسترشاد به ، ومن خلال كل ما سبق فى الفصل المـاضى من استعراض وتحليل لقوى وأدوات الإنتاج فى المجتمع اليمنى القديم من صياغة فرضنا الأساسى المتعلق باستعراض وتحليل علاقات الأنتاج فى هذا الفصل بالنسبة لهذا المجتمع نفسه ، باعتبارها الانعكاس والتعبير المباشر وغير المباشر لأدوات الإنتاج نفسها ، بدءا بنظام للملكية مرورا بالتنظيم السياسى والاقتصادى وانتهاء بنمط التركيب الاجتماعى والذهنى والفكرى والثقافى للمجتمع .

فالملكية السائدة فى أى مجتمع وفى أى مرحلة من مراحل التطور التاريخى مثلا هى المدخل الحقيقى والموضوعى للتعرف على طبيعة المرحلة التى يمر بها وعلى علاقات الإنتاج بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، والتى لا يعـــدو كونها — فى حقيقة الأمر — أكثر من مجرد تعبير مباشر وغير مباشر عن مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية بصفة عامة التى تحيط بأى مجتمع ، وعن نمط الملكية العقارية والاقتصادية السائدة ونتيجة منطقية لها .

فما هو إذن نمط الملكية العقارية للأرض الزراعية فى المجتمع اليمنى القديم وطراز التنظيم السياسى والاقتصادى والطبقى والاجتماعى بصفة عامة حتى يمكننا

من خلال ذلك أن نفسر علاقات الانتاج التى سادت تلك المراحل المبكرة من حياة هذا المجتمع .

إنه استنادا إلى بعض الدلالات الموضوعية لقوى الانتاج الاجتماعيـة والتاريخية التى سبق تحليلها ونمط التكوين الحضارى بصفة عامة فإنه يمكن القول بأن الظروف الموضوعية والجغرافية المتميزة وطراز التعامل البشرى المتميز أيضاً مع هذه الظروف على نحو ما سبق تحليله أيضاً قد أدى إلى أنماط من الملكية العقارية ونوع من التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والدينى المتميز أيضاً، وبعبارة اخرى فإن الخصوصيات المتميزة لقوى الانتاج التقليدية فى المجتمع اليمنى القديم قد أفرزت علاقات إنتاجية أكثر خصوصية وتميزا . وإذا كنا قد استوفينا الحديث عن قوى الانتاج وتعرفنا على أهم مضامينها ودلالاتها المادية والمعنوية فى الفصل السابق بقدر ما سمحت لنا به الظروف والمعلومات المتاحة، فإن علاقات الانتاج بدأ بنظام الملكية ومرورا بعلاقات العمل وانتهاء بالتنظيم السياسى والدينى هو الذى ما يزال علينا أن نستوفيه فى هذا الفصل بقدر الامكان على النحو التالى :

أولا : نظام الملكية

نستطيع فى ضوء التحليل السابق لقوى الانتاج وبعض الدلالات التاريخية المكتوبة (على قلتها) أن نضع فرضاً على درجة جيدة من الثقة والاطمئنان العلمى بأن نظام الملكية الزراعية فى المجتمع اليمنى القديم ، خصوصاً فى فترات الازدهار الحضارى قد مالت حقيقة فى معظمها إلى الشكل الجماعى فى الاستصلاح والاستثمار والادارة المركزة تحت إشراف الدولة المركزية وتوجيهها المباشر ، إذا لم يكن قد تم امتلاكها ملكية جماعية بالفعل ، تنظمها الدولة بموجب تنظيمات وتشريعات تصدر عنها وتراقبها ، خصوصاً وأن القول أو حتى التكهن بانتشار نمط الملكية الاقطاعية الفردية للأرض فى تلك المراحل المبكرة والمزدهرة هو من الأمور التى لا يتوفر لها أى سند واقعى ، لا فى طبيعة الظروف الموضوعية المكونة لقوى الانتاج (طبيعة التكوين الجغرافى وكمية الموارد الاقتصادية) ولا فى الدلالات التاريخية المتاحة حتى الآن والمكونة لعلاقات الانتاج (تاريخ الدول والنظم السياسية والاقتصادية والدينية) والتى تكاد فى مجملها أن تقف

على طرفى نقيض أو على خط متعارض على الأقل مع مبدأ إنتشار طابع الملكية الإقطاعية الخاصة للأرض وفى فترات الإزدهار الحضارى القديم بالذات.

فلقد لوحظ دائماً وكقاعدة ثابتة ماتزال فاعليتها قادرة على الإستمرار حتى اليوم حدوث مايشبه التناسب العكسى بين إنتشار نمط الملكية الإقطاعية الخاصة للأرض من جهة وانكماش الازدهار الحضارى وضعف الدولة المركزية القوية من جهة ثانية، والعكس بالعكس صحيح ، وذلك على خلاف ماقد يحدث أو حدث بالفعل فى كثير من المجتمعات القديمة حيث لم تتعارض كثير من النظم الإقطاعية والعبودية القديمة مع وجود دول أو إمبراطوريات مركزية قوية ذات خصائص سياسية وأيديولوجية واجتماعية ودينية وثنية منحطة على غرار ماحدث فى المجتمع الرومانى القديم أو مصر الفرعونية والهند البوذية والبرهمانية .. الخ.

وإذا ماسؤلنا بعد طرح هذا الفرض الذى يبدو ملفتا للنظر بالنسبة للمجتمع اليمنى عن الحيثيات التى تحول أو تعرقل إلى حد كبير تلازم وجود مجتمع حضارى متحضر ومزدهر ودولة مركزية قوية فى ظل إنتشار علاقات الملكية الإقطاعية الخاصة للأرض الزراعية والموارد الإقتصادية بصفة عامة ، رغم عدم حدوث ذلك فى مجتمعات أخرى كثيرة بنفس الحدة والوتيرة التى تلازم المجتمع اليمنى ، فإننا نستطيع أن نوضح هذه المسألة من خلال الحيثيات الواقعية والتاريخية التالية وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة :

فالمجتمعات القديمة التى سمحت ظروفها الموضوعية بوجود تلازم نسبى بين النظام العبودى الإقطاعى بكل دلالاته الإقتصادية والسياسية والاجتماعية ووجود دول وإمبراطوريات مركزية قوية ذات طابع حضارى معقد ، كما هو الحال بالنسبة لمجتمعات القارة الهندية أو مجتمع وادى النيل ، هو أن غزارة الموارد الطبيعية المتوفرة والمستقرة فى بيئة مثل هـــذه المجتمعات بمقاييس تتجاوز كثيراً مايبذل فيها من جهد بشرى محدود ، قد أدى إلى إنقسام المجتمع دائماً إنقساماً حاداً إلى طبقتين طبقة واسعة تعمل وتنتج ، وطبقة أخرى لاتشاركها ناتج عملها فحسب ولـكنها مالت إلى فرض سيطرتها السياسية وإدعاء الملـكية للأرض بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، رغم إحتقارها للعمل فيها ، ونذرت كل جهدها وفراغها المتوفر فى وضع التنظيمات والفلسفات الطبقية والعقائدية الميتافيزيقية المنحطة

التى يتميز بها كل مجتمع إقطاعى متخلف والتى رسخت لنفسها من خلالها حقوقا إلاهية فى السلطة والملكية وعدم العمل واحتقاره .

ومن هنا جاء التوازن المشوهة الذى سمح بوجود تلازم نسبى بين وجود دول وإمبراطوريات مركزية قوية ذات طابع حضارى معقد من جهة وفى ظل علاقات إقتصادية واجتماعية وعبودية شديدة التخلف من جهة ثانية ،خصوصاً وأن طبقة الأقلية المسيطرة فى كل مجتمع إقطاعى لاتميل أبداً إلى إستثمار كل الموارد الطبيعية والبشرية التى فرضت انفسها حق ملكيتها دون سواها إلا فى حدود مايحقق ترفها الشخصى والذهنى المنحرف فقط ، فى بناء مقابر كالأهرامات فى مصر أو القلاع والأسوار العظيمة فى الصين أو المعابد الوثنية والأسطورية فى الهند أو قصور الأباطرة والبارونات فى أوربا القديمة والعصور الوسطى .

وهو الأمر الذى لانستطيع أن نجد له دالة موضوعية مشابهة فى المجتمع اليمنى القديم وغيره من المجتمعات ذات الظروف الطبيعية والاجتماعية المشابهة كبلاد اليونان القديمة وفينيقيا إلى حد ما،حيث لم تكن تسمح ظروف الطبيعة ومواردها الإقتصادية الأقل وفرة والأكثر تكافؤا وتناسبا مع مايبذل فيهامن جهد بشرى مباشر ومركز من قبل كل من يريد أن يوفر لنفسه أسباب البقاء عليها من أفراد المجتمع ككل،ولايتيح وفراً حقيقياً من الإنتاج يسمح بوجود فئة أو طبقة تملك ولاتعمل على الإطلاق،وطبقة تعمل ولاتملك حتى نفسها،وفى ظل نظام دولة مركزية وذات تنظيم حضارى معقد على نمط المجتمعات الإقطاعية القديمة المشار إليها آنفا ، فعلى عكس المضامين السلبية لتلك المجتمعات نجد فترات الإزدهار الحضارى فى المجتمع اليمنى القديم والتى أتيح فيها قيام الدول المركزية القوية والمتطورة قد إرتكز قيامها على مقومات ومضامين شبه عكسية تماماً أساسها جماعية الملكية والعمل والأنتاج[1] .

فبدلا من إنتشار ملكية الأرض للملك وحاشيته وأفراد طبقته الحاكمة بصورة مباشرة وغير مباشرة ووصايته على المعبد فى تلك المجتمعات فإننا لم نستطع أن نستدل حتى الآن على مايجارى ذلك أو مايشابهه فى المجتمع اليمنى القديم ،

---

(١) راجع دكتور نزار عبد اللطيف الحديثى : أهل اليمن فى صدر الإسلام ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ص ٧٢ الكتاب حديث إلا أنه لم يحدد تاريخ نشره .

بل على مايتعارض معه ويخالفه باستمرار ، حيث لم تحدثنا أية وثيقة تاريخية أونقش من النقوش الحميرية القديمة المنتشرة فى كل مكان عن أن ملكامن الملوك أو قيلا من الأقيال أو تبعاً من التبابعة الذين تعاقبت بهم فترة الإزدهار الحضارى خلال الثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد قد إمتلك لنفسه الأرض ومن عليها أو حتى ضيعة أو جهة من جهات البلاد ، أو أن معبداً أو فرداً غيره قد فعل أو فعل له نفس الشيء على غرار مااشتهرت به معابد مصر وكهانها وفراعنتها مثلا من إمتلاكهم لإقطاعات الأرض الواسعة ومن عليها من البشر حيث يذكر « سيرج سونيرون » أن المعابدورجال الدين كانوا يستأثرون بأكبر مساحات الأرض والماشية والحدائق والسفن والقرى والورش ، حيث بلغت حيازة معبدآمون وحده نحو ٨١٣٢٢ شخصاً مابين عبيدو مستخدمين و٤٢١٣٦٣ رأساً من الماشية و٤٣٣ حديقة ، و٢٣٩٣ كيلو متر مربع من الحقول الزراعية و ٨٣ سفينة و٤٦ ورشة و٦٥ قرية (١) .

وعلى خلاف ذلك فأنه إلى جانب الندرة الشديدة فى وجود المعابد نفسها وتضاؤل السلوك الدينى والميتافيزيقيات بصفة عامة فى المجتمع اليمنى على نحو ما سنرى بعد قليل ، فإن الملاحظة المتعمقة لنمط مرافق الحياة الأقتصادية المختلفة سواء فيما يتعلق بأستصلاح الأرض أو بناء السدود والمدرجات والطرق . . . إلخ لا تقوى مثل هذه الملاحظة على أقتيادنا بسهولة إلى تصديق أفتراض واهن الحجه المنطقية والعقلية والموضوعية أيضا بأن هذه المرافق المعقدة التى شكلت فى مجموعها الطابع العام لنمط الحضارة اليمنية القديمة بصفة عامة ، كانت من صنع فرد أو أفراد يملكونها ملكية خاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقصدوا إلى أقامتها قصدا لأنفسهم .

فإذا كانت كل الظروف الطبيعية والاجتماعية المحيطة بالمجتمع المصرى القديم قد سمحت لفرد واحد كالملك خوفو أن يسترق شعب بأكمله ويسخره طوال ما يزيد على أربعين عاما لبناء قبر له ولافراد أسرته كالهرم الأكبر

---

(١) سيرج سونيرون : كهان مصر القديمة ، ترجمة زينب الكردى ، مراجعة الدكتور أحمد بدوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ٦١ .

لكى يحكم ويخلد من خلاله فى حياة ما بعد الموت ، فإن نفس هذه الظروف الطبيعية والاجتماعية المختلفة تماما فى المجتمع اليمنى القديم ولكل الأسباب السابق تحليلها لم تكن لتسمح على الأطلاق بحدوث ما يشبة ذلك لا من أجل الموت ولا حتى من أجل الحياة نفسها ، ذلك أن كل الدلائل المادية والقرائن العقلية والمنطقية لم تثبت بعد ولن تثبت أبدا أن مجمل مرافق الحياة السياسية والأقتصادية التى تميزت بها الحضارة اليمنية القديمة وأنطبعت بطابعها من سدود وطرق ومزارع ومدن وقصور وحصون وغيرها قد نفذت فى نطاق الملكية الفردية البحته أو السيطرة العبودية والأقطاعية التى عرفتها معظم المجتمعات القديمة والوسيطة ،إذ أنه من المستحيل أن يقوى أى دليل مادى أو عقلى على إثبات أن قصر غمدان أو سد مأرب أو غير ذلك من مرافق الحياة السياسية والأقتصادية قد تم بناؤها لحساب هذا الأمير أو الملك الأقطاعى أو ذاك وفى نطاق ما يملكة من متاع شخصى بحت .

فالدولة السبائيه — كما يذكر الدكتور نيكلوس — قد فرضت سيطرتها واشرافها المباشر على الأرض الزراعيه التى تملكها المتحدات الأجتماعية المحليه كملكية جماعية تحت اشراف وتنظيم الدولة المركزية التى تشكل المتحد المركزى الأعلى (١) كما فرضت الدولة نفسها أيضاً على أعمال التجارة والاستيراد ١٠٠ ٪ ونظمتها تنظيما دقيقاً كما يشير إلى ذلك الدكتور جواد على (٢) وكذلك استطاعت بناء وتنفيذ المرافق العامة من سدود وطرق وقلاع وحصون وغيرها ، وذلك على نحو ما سنرى فى الأجزاء القادمة من هذه الدراسة بتفصيل أكثر .

وإذا كان مثل هذا المدخل الإقطاعى الفردى لتفسير نظام الملكية فى المجتمع اليمنى القديم قد أصبح موضع شك وخالى تماماً من الموضوعية ، فما هو إذن المدخل البديل لتفسير هذه القضية الهامة والذى يمكن الاعتماد عليه ؟ إن الافتراض البديل هو أن نظام الملكية للأرض الزراعية فى فترات الازدهار الحضارى ووجود الدول المركزية القوية قد خضع للتنظيم والإشراف

---

(١) د . نيكلوس وأخرون : التاريخ العربى القديم ، ص ١٤٤ .

(٢) د . جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام الجزء الثانى ، ص ١٩٣ .

المركزى المباشر للدولة وإدارتها المركزيةوالمحلية القائمة على المشاركة السياسية والاقتصادية العامة والجماعية للشعب ، فيما يشبه التنظيمات الاقتصادية الكولونيالية القديمة ذات الأساس القومى فى أمريكا اللاتينية فى عهد ما قبل الغزو الأوربى ، والذى كان يتألف من متحدات اجتماعية واقتصادية جماعية محلية مرتبطة بمتحد سياسى واقتصادى مركزى قوى التنظيم والفاعلية ، يتجسد من خلاله وجود الدولة وشخصية المجتمع القومى ، والتى ما يزال لها بعض البقايا هناك حتى اليوم ،رغم كل ما قام به الغزو الاستعمارى الأوربى منذ القرن السابع عشر من عملية هدم وتدمير اقتصادى وبشرى شامل لتلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية للسكان الأصليين والتى كانت فى تقدير كل المحللين الأجتماعيين المعاصرين هى أكثر مواتاه لإحداث إيقاعات تقدم اقتصادى واجتماعى سليم لو لم تصب بكارثه الغزو الأوربى الأستعمارى الذى قام بعملية تسطيح أوضاع سياسية واقتصادية ورأسمالية كولونيالية مشوهة قادمة من الخارج[1] .

فالدول اليمنية القديمة — كما يذكر الدكتور يوسف محمد عبد الله — هى فى الأصل تجمعات اجتماعية سياسية أو اتحادات قبلية وفق مفهوم القبيلة المستقرة الزراعية وليس القبيلة البدوية المتنقلة ، والقبيلة بلغة النقوش هى « شعب » . . فكان أن احتاج أهل اليمن إلى إسلوب من العمل فى معاشهم يقوم على سلطة قوية ورشيدة[2] .

وهكذا فإنه إذا كانت الملكية الجماعية وغياب الملكية العقارية هومفتاح الشرق القديم بأسره — كما يقول انجلز — سواء على مستوى التاريخ السياسى أو التاريخ الدينى[3] فإنها بالنسبة للمجتمع اليمنى حقيقة اجتماعية وجغرافية إلى جانب كونها حقيقية اقتصادية ، استمدت وجودها من طبيعة التكوين الجغرافى والمناخى والاستراتيجى للمنطقة وحدود مواردها الاقتصادية التى سبق تحليلها والتى عكست نفسها بوضوح فى نوع التركيب الاجتماعى والذهنى للمجتمع وتنظيمه السياسى والاقتصادى أيضاً ، إذ أنه مهما تعددت

---

(١) راجع تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع فى كتابنا : المثقفون فى البلاد النامية (بحث فى الفئات والعلاقات الطبقية) عالم الكتب القاهرة ١٩٧٠ ، ١٠٨ إلى ١١٥ ، وبالذات ص ١١٠ .

(٢) راجع مجلة اليمن الجديد ص ٣٤ ، عدد مارس ١٩٨٠ .

(٣) رودولفو استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ص ٤٤ .

وجهات النظر ومحاولات تفسير هذه الحقيقة ، حقيقة نظام الملكية في المجتمع اليمني القديم ، واتفقت مع ما نطرحه هنا أو اختلفت معه فإن أي من هذه المحاولات أو وجهات النظر سوف لن تقوى مطلقا على نفي حقيقة أن الملكية الاقتصادية للأرض ومجمل مرافق الحياة السياسية والاجتماعية بصفة عامة هي في أساسها وشكلها ومضمونها تعبير جماعي عن الحياة العامة للمجتمع بصورة ما ، قد لايسعنا الآن وفي هذه الدراسة بالذات أن نرسم كل تفاصيلها ونصدر فيها حكما نهائيا ربما أنه ما يزال سابقا لأوانه ؛ وأنها لم تكن قط تعبيرا فرديا خاصا أو طبقيا بالمعنى الرأسمالي والإقطاعي الذي عرفته المجتمعات الوسيطة والحديثة .

ويكفي أن نشير إلى ما سطرته بعض النقوش المتوفرة حتى الآن في هذا الشأن ومنها نقش (ذي لبخ) القتباني الذي ينص بأن الأرض هي أرض الإله (عم) وعلى كل الرعايا أن يعتصموا بحبله ، وملك « قتبان » « شهريحل » يشرع باسمه ويعين رجال (إرباي) ملاكا على أراضي (عم) وفق صحيفة « دثينة » سواء كانت الأرض عامرة أو غامرة . . فالأرض ملك الإله والملك خليفته في الأرض ويقطع الأراضي لملاك معينين ، ثم يعين عليهم واليا يجبي خراجها وما ينتج عن ذلك من ضرائب(٤) .

وستزداد هـذه الحقيقة وضوحاً من خلال مناقشة التنظيم السياسي والاجتماعي وطبيعة المضمون الذهني والفكري للمجتمع اليمني في تلك المرحلة المبكرة ، والتي تتشكل من خلالها مجمل العلاقات الانتاجية التي كانت تعكسها وسائل وأدوات الانتاج وقواه المادية والاجتماعية بوضوح .

ثانيا — التنظيم السياسي والاقتصادي

إذا كانت مجمل الظروف المادية والموضوعية المكونة لقوى الأنتاج في المجتمع اليمني القديم قد عكست أثرها ودلالاتها البارزة في تشكيل نمط الملكية كإحدى الظواهر الأساسية المرتبطة بعلاقات الانتاج فإن التنظيم السياسي

---

(١) راجع د يوسف محمد عبد الله : مقال في مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ص ٣٣ و ٤٤ .

والاقتصادى كظواهر ودلالات أكثر ارتباطا وتجسيداً لعلاقات الانتاج فى ذلك المجتمع قد تأثرت هى الأخرى بذلك الأساس المادى والموضوعى لقوى الانتاج إلى حد كبير .

فمن خلال الملاحظة الاجتماعية المتعمقة لما هو فى متناول أيدينا حتى الآن من الوقائع والمعلومات التاريخية المتاحة عن أشكال التنظيم السياسى والاقتصادى والادارى فى المجتمع اليمنى القديم نستطيع القول بأن السلطة السياسية لم تكن ترتكز على أساس طبقى بالمعنى الاقتصادى البحت القائم على نظام الملكية الخاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بقدر ما أن الفئة أو الجماعة أو «القبيلة» — كما يسميها بعض المؤرخين العرب والمستشرقين خطأ — الواقعة على رأس السلطة السياسية تعتمد فى حصولها على هذا الامتياز وممارسته على روابط اجتماعية وسياسية وعسكرية بالدرجة الأولى فيما بين أعضائها من جهة ، وفيما بينهم وبين بقية أعضاء الجماعات والفئات الأخرى التى يتكون منها المجتمع القومى بأسره ، والتى تشارك من خلال هيئاتها المحلية اللامركزية فى المناطق فى إدارة السلطة السياسية وتتقاسمها مع الجماعة الرئيسية المركزية بشكل ملحوظ وبالذات فيما يتعلق بتقرير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شئونهم الذاتية على أسس سياسية واقتصادية جماعية يقترحونها أصلا وتقرها السلطة المركزية وتشرف على تنفيذها وحمايتها بحزم .

ولقد كان مصدر تلك التشريعات سلطة تشريعية شورويه — كما يذكر الدكتور يوسف محمد عبد الله — وإن كانت تصدر باسم الملك الذى يأخذ زمام المبادرة فيها ، ويتولى غاية تطبيقها ومعاقبة مخالفيها ، فالملك لا ينفرد باتخاذ القرارات ويؤكد ذلك ما عرف من مجالس حكومية فى دول اليمن القديم(١) .

ويرتبط الكل من حاكمين ومحكومين بأسس ومفاهيم سياسية واقتصادية وإنتاجية بالغة الدقة والعمق والمكانة ، من خلال ممـــارسة التمثيل النيابى

---

(١) د يوسف محمد عبد الله : فى مقال بعنوان عم تتحدث النقوش اليمنية ، فى مجلة اليمن الجديد عدد مارس ١٩٨٠ ص ٤٤ .

ونظام العمل والإنتاج وطراز المفاهيم الفكرية والثقافية السائدة ، والتى سنتناول كل منها بشىء من التفصيل والتحليل فى النقاط الآتية :

(١) التمثيل النيابى

التمثيل النيابى بمفهومه الحديث هو ما يتعلق بحق الشعب فى التعبير عن رأيه من خلال اختيار ممثليه فى السلطة التشريعية من جهة والممثلة فى البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى إلى غير ذلك من المسميات المعروفة لنا حديثا ، والتى تتولى وضع الدستور وسن القوانين والتشريعات المختلفة بما يخدم المصلحة العـــامة والرقابة على تنفيذها بواسطة السلطة التنفيذية الممثلة فى أجهزة الدولة المختلفة ، وحق الشعب أيضاً فى اختيار السلطة السياسية الممثلة فى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء والذى يتولى الإشراف المباشر على الأجهزة التنفيذية ، وحق الشعب أيضاً فى الرقابة على كل هذه الأجهزة والمؤسسات التى يختارها للتعبير عن رأيه والمحافظة على مصالحه وسيادته الوطنية ومحاسبتها وسحب الثقة منهـــا إذا ما أخطأت أو حادت عن ما اختيرت من أجله أو فرطت فى السيادة والحقوق الوطنية العليا .

إذا كان هـذا هو المفهوم العـام للديمقراطية السياسية والتمثيل النيابى فى المجتمعات الحديثة فإن قدماء اليمنيين قد عرفوا ومارسوا ما يشبه هذا الشكل من الديمقراطية السياسية فى حياتهم بكل تأكيد قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة ، حيث يؤكد الدكتور نيكلوس استناداً إلى مانص عليه نقش البحاثة « جلازر » رقم ١٦٠٦ والذى يرجع إلى العصر الملكى القتبانى قوله : والحقيقة التى يجب أن نسلم بها مقدماً هى أن تلك البلاد (اليمن) عرفت نظاما يتكون من مجالس تمثل الشعب تمثيلا نيابياً[١] .

كما أن ما جاء فى الآية القرآنية على لسان بلقيس ملكة سبا حينما جاءها رسول الملك داود يطلب اليها زيارته ولم يكن من حقها البت فى مثل هـذا

---

(١) د نيكلوس ورود وكاناكيس وأخرون : التاريخ العربى القديم ص ١٢٢ وانظر فى ذلك أيضا تاريخ اليمن السياسى لمحمد بن يحيى الحداد ص ١٥٤ ، ١٥٥ الطبعة الثالثة ١٩٧٦ ، عالم الكتب ، القاهرة .

الأمر المصيرى قبل العودة إلى الشعب والأخذ برأية يعطى قرينة اخرى ذات دلالة فى هـذا الشأن حينما قالت : يا أيهـا الملاء أفتونى فى أمرى ما كنت قاطعة امرا حتى تشهدون .

ولقد كانت المؤسسات الديمقراطية السياسية فى المجتمع اليمنى القديم تتمثل فى مجالس شعبية منتخبة فى كل منطقة والتى كانت تسمى « المزاود » يعقد فيها الأعضاء اجتماعات منتظمة لمناقشة كل الأمور التى تهم منطقتهم من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعرضها على مجالس تشريعية أعلى فى عاصمة الدولة المركزية لتتولى البت فيها وإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بشأنها ، والتى تصدر باسم الملك بعد إقرارها من مثل هذه الهيئات التشريعية .

ولقد تحدث الدكتور جواد على عن وثيقة للملك القتبانى « يدع أب ذبيان بن شهر » على جانب كبير من الأهمية ، لأنها — كما يقول — قانون من القوانين الجزائية المستقلة فى مملكة (قتبان) بل فى الواقع من الوثائق العالمية ، ترينا أصول التشريع وكيفية إصدار القوانين عند العرب الجنوبيين قبل الميلاد ، فيها روح التشريع الحديث ، وفلسفة التقنين ، وترينا أن الملك هو المرجع الأعلى للدولة وهو وحده الذى يملك حق إصدار القوانين ونشرها والأمر بتنفيذها . وترينا أيضاً أن مجالس الشعب ، وهى المجالس المسماه « بالمزاود » تتكون من ممثلى المدن ومن رؤساء القبائل والشعاب هى التى تقترح القوانين وتضع اللوائح[1] .

ولقد كان من حق الجندى الذى يذهب فى الحرب أن يختار من ينوب عنه ويعبر عن رأيه أثناء غيابه من الناحية السياسية والاجتماعية ، باعتبار أن الجندية فى المجتمع اليمنى القديم كانت هى أيضاً ضريبة واجبة الأداء على كل مواطن حينما يستدعى لذلك تحت قيادة القائد العسكرى للدولة المركزية . ولم يكن هؤلاء المواطنون أثناء أداء واجبهم العسكرى يحصلون على اعتمادات خاصة أو زلاجات أو أسلحة لأنفسهم من الدولة مقابل ذلك كما يحدث

---

(١) دكتور جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام الجزء الثانى ص ١٩٢ م .

الآن ، بل لقد كانوا يتسلمون أدوات القتال كعهدة عليهم يعيدون تسليمها بعد إكمال مهمتهم وتوفر لهم الدولة كل المؤن والعتاد اللازم ، وتعطيهم حق اختيار من يمثلهم فى المجالس الشعبية والاستشارية والمؤسسات التشريعية ويعبر عن آرائهم فيها أثناء غيابهم ، كذلك توفر لهم من ينوب عنهم فى أداء أعمالهم الزراعية وفلاحة الأرض(١) .

ولم تكن هناك أية فئة فى المجتمع محرومة أو محضور عليها ممارسة هذه الحقوق السياسية الديمقراطية ، كما أنه لم يكن هناك أية فئة أو طبقة لاتخضع لما يقضى به رأى الجماعة أو تتمتع بامتيازات خاصة ، فالملك نفسه بالرغم من أن كل التشريعات والقوانين تصدر بإسمه إلا أنه لم يكن يملك حق الإصدار بمفرده إلا بعد الإقرار المبدئى لها من قبل المجالس الشعبية (المزاود) التى تقوم باقتراح القوانين والتشريعات وتقديمها للهيئات التشريعية العليا التى تقوم بمراجعتها وتقديمها للملك لتصدر بإسمه بعد إقرارها كما سبقت الإشارة .

وإذا ما قمنا بمقارنة هذه المضامين السياسية للديمقراطية فى المجتمع اليمنى القديم بما كان سائداً فى اليونان فى ذلك الوقت وبما هو سائد الآن فى المجتمعات الحديثة ، لإدراكنا جيداً بأن الحضارة اليمنية قد ارتكزت على أسس من الديمقراطية السياسية هى أكثر تقدماً وشمولا وواقعية من المجتمع اليونانى القديم ، وأنها لا تقل فى مضامينها وأبعادها السياسيه والاجتماعية عما يسود الآن فى كثير من المجتمعات المتقدمة من مفاهيم وممارسات الديمقراطية السياسية ، وأن كثير من المجتمعات النامية والمختلفة — بما فيها مجتمعنا اليمنى نفسه فى الوقت الحاضر — لم تستطع أن تحقق حتى الآن الحد الأدنى من المفاهيم الديمقراطية التى سادت فى مراحل ازدهار الحضارة اليمنية القديمة ، والتى نحن اليوم فى أمس الحاجة إليها أكثر من أى وقت مضى من أجل بناء مجتمع يمنى ديمقراطى جديد ومتحضر .

(ب) علاقات العمل والانتاج

لقد كان احترام العمل اليدوى والمهنى فى الزراعة والصناعة فى المجتمع

---

(١) محمد بن يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ص ١٦٢ الطبعة الثالثة ١٩٧٦ م .

اليمنى القديم ووجوب ممارسته من قبل جميع فئات الشعب بلا استثناء بما فى ذلك الفئات الحاكمة نفسها ، من أعظم المميزات والخصوصيات التى كشفت عنها الدراسات الحديثة بالنسبة للحضارة اليمنية ، وتؤكدها كل القرائن المادية والعقلية لنمط الحضارة اليمنية وطابعها المميز النابع من طبيعة الظروف المادية والموضوعية للأرض والسكان والتى سبق تحليلها فى بداية هذه الدراسة والتى لا نجد لها مثيل فى معظم الحضارات القديمة ، تلك الحضارات التى بنيت معظمها على أساس احتقار العمل بمختلف أشكاله وجعله وقفا على طبقات العبيد والفئات المنحطة والمحتقرة فى المجتمع والتى عليها أن تعمل وتنتج من أجل الطبقات العليا ، سواء عند اليونان وقدماء المصريين أو الرومان من بعدهم أو الهنود حتى يومنا هذا .

إذ أن العمل عند قدماء اليمنيين بمختلف أشكاله لم يكن يشكل الإيمان به واحترامه العميق وممارسته من قبل كل فئات الشعب إحدى المقومات الأساسية فى بناء المجتمع واقتصاده الوطنى فحسب بل إن مقاييس الشخصية والصلات والاعتبارات والعلاقات الإجتماعية بين الناس لم تكن تحددها عوامل الجنس أو العنصر أو الملكية الخاصة أو الطبقة أو مشاعر الإنتماء السلالى أو المذهبى أو القبلى والعشائرى أو الإقليمى مما أفرزته عهود التخلف والانحطاط اللاحقة ، بل كانت تحدد بالنسبة للشخص أو الجماعة من خلال عملها وإنتاجها ، لامن خلال أحسابها وأنسابها كما يعتقد الكثيرون . فروابط العمل والإنتاج هى المكون الأساسى الأول لوجود الجماعة وليس روابط القرابة والدم ، أسرية كانت أم قبلية أم غيرها ، وكان على كل من يريد أن يحرز نجاحاً شخصياً أو مكانة إجتماعية أن يحققها من خلال العمل المنتج ضمن جماعة إنتاجية . ويذكر الدكتور يوسف محمد عبد الله بحق أن تلك الأساليب المحددة التى نظمت حياة أهل اليمن قديماً (إذا ماأخذت فى إطارها الزمنى) كالشركة فى نظام الحكم أو كالتعاون فى إقامة المنشآت العامة وصيانتها وقت الحاجة وإبان الكوارث ، هى التى صاغت لليمن تلك الحضارة الراقية التى مازالت آثارها

الباقية تدل عليها .(١) ذلك أنه حتى الجماعة الحاكمة لم تكن معفية من العمل اليدوى فى الزراعة والصناعة والمشاريع العامة ، فقد كان عليها أن تقوم بتنفيذ بعض الأعمال المخصصة لها فى كل موسم ، وتقوم بالإشراف المباشر على بقية الجماعات الأخرى ومساعدتها على أداء مهمتها وتزويدها بالتوجيهات اللازمة ، فقد ذكر الدكتور نيكلوس فى هذا الشأن قولة : بأن أساس تكوين القبيلة (الشعب أو شعبن كما ترد عادة فى المسند) هى روابط العمل لاأواصر القرابة والدم ، وأن الجماعة التى يجمع أفرادها العمل تسمى القبيلة ، وأنه حتى القبيلة الحاكمة ، فإنها مكلفة بالعمل فى سبيل الصالح العام وخدمة الدولة أى أنها لم تخرج عن إعتبار أن رابطة العمل هى أساس تكوينها ، أو أنها على الأقل مكلفة بالإسهام فى العمل الذى تقوم به القبائل الأخرى فى خدمة الصالح العام ، وأنه لم يكن يعفيها مركز الزعامة من ذلك . (٢)

مع ملاحظة أن كلمة قبيلة هى ترجمة لكلمة (شعبن) أو الشعب فى الخط المسند ، وهى ترجمة خاطئة فى تقديرنا وغير ذات دلالة علمية وموضوعية ، ولو أبقى على الكلمة الأصلية وهى (شعبن) أى الشعب بدون الحاجة إلى ترجمة لأدت المعنى الأفضل ، لأن المفهوم القبلى المتعارف عليه حديثاً لاينطبق على تكوين تلك الجماعات الحضارية القديمة ، فإذا كان المفهوم العلمى المتعارف عليه للقبيلة والقبلية هوكونها جماعات شبه متنقلة وتقطن الواحات والصحارى المترامية الأطراف ولا تعرف نظام الدولة المركزية أو فكرة المواطنة ، فإننا لانستطيع أن نجد لهذا المفهوم أى سند علمى فى ماضى وحاضر المجتمع اليمنى ، لافى نوع البيئة الجغرافية الزراعية والجبلية الخصبة والمحدودة المساحة والمكتظة بملايين السكان المستقرين عبر التاريخ ، ولا فى حقائق التاريخ السياسى والاجتماعى المزدهر والمتحضر .

ذلك أن تلك الدول اليمنية القديمة هى فى الأصل كما يقول الدكتور يوسف محمد عبدالله — تجمعات إجتماعية سياسية ، أو إتحادات قبلية وفق مفهوم القبيلة المستقرة الزراعية وليس القبيلة البدوية المتنقلة ، والقبيلة بلغة النقوش هى

---

(١) يوسف محمد عبد الله : مقال فى مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ، ص٣٥ .

(٢) راجع نيكلوس : التاريخ العربى القديم ص ١٢٤ وكذلك تاريخ اليمن السياسى لمحمد بن يحى الحداد ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

« شعب » .[١] وهكذا نلاحظ أن الدكتور يوسف وهو باحث يمنى معاصر ومجدد بالرغم من تقريره وتأكيده غير المباشر على الحقيقة التى سبق لنا ذكرها إلا أنه مايزال متأثرا بالأفكار الشائعة التى ماتزال تخلط خلطاً مخلا بين مفهوم الشعب أو « شعبن » فى كل النقوش والكتابات اليمنية القديمة ، ومفهوم القبيلة وجعل كل منهما مرادفا للآخر ، بطريقة خاطئة وهذا بالرغم من توفر الدلالات التاريخيه الشديدة الوضوح بين مفهوم السكان الحضريين المستقرين فى عموم البلاد ، وغيرهم من القبائل المتنقلة والبدو الرحل على أطرف الدولة وخارج الحدود الأقليمية لها .[٢]

وقد يستغرب الكثيرون فى مجتمعنا اليوم إذا ماأدركوا وعرفوا بأن التقسيمات الإجتماعية القديمة للمناطق إلى أثلاث وأرباع وأخماس ومخاليف ومحافد ونحوها ، والتى ماتزال قائمة بمسمياتها حتى اليوم ، لم تكن قط تقسيمات قبلية ولا عشائرية كما يظن الكثيرون ، وكما صارت إليه الآن ، بقدر ماأنها كانت تقسيمات إدارية وإقتصادية ، دقيقة حيث كان سكان « المحفد » أو « المخلاف » يقسمون إلى أثلاث وأرباع ، وكانت هذه التقسيمات عبارة عن وحدات إنتاجية تماماً ، تقوم كل واحدة منها بالأعمال الزراعية والصناعية الموكولة إليها على أسس جماعية داخل منطقتها بالتنسيق والتعاون مع الجماعات المجاورة تحت إشراف الدولة المركزية [٣] .

ولقد كان هذا البعد الاجتماعى الهام لعلاقات العمل والإنتاج فى المجتمع اليمنى القديم من أهم العوامل التى مكنت قدماء اليمنيين من معينيين وسبأئيين وحميريين من قهر ظروف الطبيعة والتغلب عليها وبناء حضارة إنسانية مزدهرة خالية من الرق والعبودية والخرافات والشعوذة والتسلط والقهر الذى تميزت به معظم الحضارات والمجتمعات القديمه والوسيطة ، ونستطيع أن نستخلص من كل ذلك بأن قدماء اليمنيين لم يقتصروا على ممارسة الديمقراطية فى نطاق السلطة السياسية فحسب ، ولكنهم قد أعطوها بعداً اجتماعياً

---

(١) د يوسف محمد عبدالله : فى مقال بعنوان : عم تتحدث النقوش اليمنية القديمة ، فى مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ؛ ص ٣٤

(٢) راجع دكتور نزار عبد اللطيف الحديثى : أهل اليمن فى صدر الاسلام ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٦٨ و ٦٩ .

(٣) راجع تاريخ اليمن السياسى للحداد ، ص ١٦٥ ، مرجع سابق.

واقتصادياً أكثر أهمية وروعة فى بناء الإنسان وتحقيق تقدمه وازدهاره على أسس جماعية وتعاونية مشتركة .

وإذا كانت المدنية الأوربية الحديثة أو البرجوازية الأوربية على الأصح تفخر بأنها أول من جعل من العمل مقياساً لمكانة الشخص الخاصة فى المجتمع بدلا من المقاييس الاقطاعية القائمة على الوراثة فإن الحضارة اليمنية القديمة قد استطاعت أن تجعل من مقياس العمل والإنتاج لا مجرد مقياساً لمكانة الشخص واحترامه فى المجتمع فحسب بل جعلت منه الأداة المعبرة عن علاقات الجماعات والأفراد وروابطهم الاجتماعية والاقتصادية أيضا ، فى وقت كانت كل حضارات الأرض تقريباً تحتقر العمل بكل أشكاله وتوقفه على الفئات والطبقات الدنيا فى المجتمع ، والتى تمارس الطبقات العليا ضدها أنواع الظلم والاستغلال والسخرة ، وتعاملها كما تعامل الحيوانات والأدوات المادية فعلا ، وبذلك تتأكد حقيقة أن علاقات الانتاج التى سادت فى مراحل الازدهار الحضارى فى المجتمع اليمنى القديم قد جاءت انعكاساً وتعبيراً مباشرا لطبيعة التكوين المادى والطبيعى لقوى الانتاج نفسها فى الطبيعة والمجتمع على نحو ما رأينا فى الفصل السابق من هذه الدراسة .

(ج) الحقوق والمصالح العامة

إن كثيرا من التنظيمات السياسية والاجتماعية الحديثة والأكثر ارتباطاً بالشعب ومصالحه العامة قد أكدت على أنه لا يكفى أبداً أن أعطى الحرية للناس لكى يقولوا ما يشاءوا ويعبروا عن كل ما يريدون لكن تأمين الحياة الكريمة وفرص العمل والضمانات الاجتماعية الكافية وتطبيق قواعد العدل والمساواة واحترام الحقوق العامة مع منع كل أشكال الاستغلال والمراباة وظلم الانسان لأخيه الانسان بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، هو المطلب الأول . لأن الانسان لا يستطيع أن يعبر عن رأيه إلا إذا وجدت الضمانات الكافية لذلك ، ثم لا يعبر عن رأيه إلا بقصد الوصول إلى تحقيق متطلباته الضرورية والمساهمة فى بناء حاضر أمته ووطنه . لأنه لا جدوى من جعل الظلم والاستغلال شريعة رسمية فى المجتمع والقول للناس بأنكم أرحرارا فى أن تتحدثوا عن ظلمكم فقط ، أو أن تفرض طبقة أو فئة اجتماعية معينة هيمنتها واحتكارها

لملكية الأرض والتجارة والمال وكل مصادر العيش الكريم فى المجتمع وأقول لكل الناس الذين فرض عليهم الحرمان أنتم أحرارا فى أن تملكوا ما تشاءوا ولم يعد هناك فى المجتمع شىء يمكنهم ملكيته أو الحصول عليه ، إلا ما تفضل به عليهم وتسمح به تلك الطبقة المستغلة .

ولهذا السبب فإن كل المجتمعات الحديثة المتقدمة وبالذات المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية إلى حد ما قد أكدت على أهمية حماية المصالح والحقوق العامة والأساسية فى المجتمع وجعلها ملكية للشعب تحت إشراف الدولة التى تمثل الشعب أيضاً ويختارها بمحض إرادته من خلال تنظيماته السياسية ومؤسساته الشعبية ، ضماناً لتحقيق العدالة الاجتماعية وفرص العيش الكريم وحماية للمجتمع من الانهيار والتمزق من ناحية وضمان استمرار تطوره وتقدمه من ناحية أخرى .

وإذا كان هذا هو أحدث ما عرفته المجتمعات الحديثة من مفاهيم الديمقراطية والحقوق العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية فإن المجتمع اليمنى القديم فى كل مراحل ازدهاره الحضارى قد عرف الكثير من هذه المفاهيم وطبقها تماماً فى حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكل وضوح . فلقد كانت الصناعة والأرض الزراعية فى جملتها ملكية عامة تزرع تحت الاشراف المباشر للدولة ، وكانت التجارة الداخلية والخارجية أيضاً من اختصاص الدولة ١٠٠ ٪ وكذلك كل المرافق العامة من سدود وطرقات وأنفاق وقلاع وحصون وصهاريج حفظ المياه وغيرها .

يقول نيكلوس : ونستطيع أن نتبين طريقة استغلال الأراضى التى كانت ملكاً للدولة السبائية عن طريق وثيقتين ، ففيهما نقرأ شيئاً عن قانون الضرائب فاستصلاح الأرض كان يتم عن طريق القبائل بإشراف السبائيين ، ويضيف قائلا : ولم يكن من حق الفلاح أن يقوم بعملية الحصاد أو الاشراف عليه بل كان ذلك يتم تحت إشراف الدولة ، وما يحصل عليه الفلاح هو فى الواقع أجره وكان يختلف من عام لآخر ، بحسب المحصول (بمعنى أن دخل الفلاح هو بحسب كمية إنتاجه بعد خصم مستحقات الدولة) وقد استنتج هذا النوع

من الحياة) - كما يقول نيكلوس أيضاً - قيام نظام اقتصادى حكومى دقيـق (١) .

وفى نقش أكثر حداثه - كما يشير الدكتور يوسف محمد عبد الله - عثر عليه فى « مـدر » من أرحب شمال شرق صنعاء ونشر بالفرنسية فى مجلة « ريدان » عام ١٩٧٨ بتحقيق وشرح (كرستيان روبان ، وجاك راكيمونز) يرد ذكر تعاون قبيلة بنى « غضبان » وذو « رمة » وسكان مدينة « مدر » (وهو اسم القرية إلى اليوم) بما فيهم الفلاحون والمقاتلون والموالى ، وذلك فى إقامة بركة لخزن المياه للماشية ، من بقر وضأن وحمير . وفرضت غرامة محددة على من يلزمه دوره فى الصيانة ويهمله . وقريب الشبه بذلك ما ورد فى نقش عثرت عليه (الكلام للدكتور يوسف) فى جبل قرن خرفان بجبال مراد قبل ثلاثة أعوام ونشرته فى العدد الثانى من مجلة « دراسات يمنية » حيث تعاون رجال قبيلتى « خبزان وذى رمة » على تجديد كل المدرجات والسواقى والنقوب وتوسيعها والكائنة فى واديهم ومنحدر جبلهم ، وتم ذلك العمل برعاية الآلهـة وتوجيه ملـكهم « عمـدان يهقبض » الحميرى وأقيالهم وساداتهم وتعاون قبيلتهم وملأهم وأتباعهم ، حوالى منتصف القرن الثالث الميلادى (٢) .

وكان التقسيم الإدارى للمناطق السكانية إلى أثلاث وأرباع وأخماس ومخاليف ومحافد وغيرها يتم بواسطة إدارة الدولة المركزية ، وبقرارات صادرة منها ، وبناء على ما تقضى به المصلحة الاقتصادية العامة وزيادة الإنتاج وتطوره . وكانت الوحدات الإنتاجية التى تعمل فى الزراعة ضمن تلك التقسيمات تمارس عملها بصورة جماعية وتعاونية منظمة ، ويجرى بينها مسابقة وتنافس مستمر فى العمل على زيادة الإنتاج وتطوره وتحقيق مستويات أفضل من الرفاهية والرخاء لأفراد الجماعة . ولم يكونوا يعملون سخرة أو

---

(١) راجع نيكلوس : التاريخ العربى القديم ص ١٤٤ وكذلك تاريخ اليمن السياسى للحداد ص ١٣٠ .

(٢) د . يوسف محمد عبد الله : مقال فى مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ، ص ٣٤ و ٣٥ .

أقناناً أو عبيداً فى الأرض لصالح الأفراد أو طبقة معينة ، الأمر الذى كان سائدا فى المجتمعات العبودية القديمة فى أكثر من مكان فى العالم ، بل لقد كانت هذه الجماعات التى تشكل وحدات إنتاجية تملك الأرض التى تعمل عليها ملكية جماعية تحت إشراف الدولة ، ولم يكن أفرادها يحصلون على مجرد أجور محددة مقابل عملهم بل لقد كانت القاعدة المتبعة هو أن يحصلوا على نسبة عالية من كمية الإنتاج نفسه ، وتذهب النسبة الأخرى لصالح الدولة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وهذه الطريقة من شأنها التشجيع على زيادة الإنتاج وحصول كل من يعمل على ناتج عمله فى إطار العدالة الاجتماعية .

ولقد كانت الدولة والهيئات المحلية تتولى الإشراف المباشر على إقامة المرافق الاقتصادية العامة الممثلة فى آلاف السدود والطرقات والأنفاق والقلاع والحصون والأسواق والمخازن وغيرها ، والإدارة المباشرة للدولة ، وكانت الدولة تقوم بتنفيذ هذه المشاريع وصيانتها عن طريق الأعمال الجماعية أيضاً التى يشارك فيها أفراد الجماعات الإنتاجية فى الأرض الزراعية بصورة تعاونية ، ضمن ثلاثة أشكال تقريباً من أنواع العمل وهى : العمل الطوعى المنظم تحت إشراف الدولة وتخطيطها باعتبار أن هذه المرافق من سدود وطرق وغيرها تخص أفراد هذه الجماعات أصلا وتخدم مصالحهم المشتركة بصورة مباشرة ، ويقتصر دور الدولة على الإشراف والدعم والتخطيط الفنى ، إلى جانب أن الدولة كانت تقوم بإعفاء هذه الوحدات الإنتاجية من الضرائب الخاصة بما فى ذلك حصة الدولة من عوائد الأرض مقابل مبادراتهم فى إقامة هذه المرافق والمساهمة فى إنشائها ، وهذا هو الشكل الثانى من العمل الذى يدفع عنه الأجر بصورة غير مباشرة وضمن حوافز اجتماعية واقتصادية بعيدة المدلول والغرض ، لأن الجماعة التى ترغب فى الحصول على ناتج الأرض كاملاولا تريد أو لا تستطيع تسديد ما عليها من الضرائب الأخرى المستحقة للدولة ، ففى إمكانها أن تقوم بمبادرة عمل جماعى فى إقامة المرافق العامة من سدود وطرق ومعابد ومزارع جديدة وغيرها (١) .

أما الشكل الثالث فقد كان يأخذ شكل الإنفاق المباشر من خزينة الدولة

---

(١) راجع تاريخ اليمن السياسى للحداد ص ٤٣ (مرجع سابق) .

وذلك فى حالة عدم كفاية المساهمات السابقة من ناحية ولتغطية كل النفقات الخاصة بالمـــواد والتخطيط الفنى وأجـــور الفنيين والمهندسين والمخططين والعمال الدائمين .

ولقد كانت هذه الطريقة التى مكنت الدول الحضارية القديمة فى اليمن من بناء الحياة الاقتصادية والمرافق العامة للاقتصاد القومى على أسس شعبية وجماعية ، هى التى دفعت البعض لأن يفسروا هذا الأسلوب تفسيراً خاطئاً بالقول بأن الحكام كانوا يجبرون الشعب على أعمال السخرة فى إقامة هذه المشاريع والشبيهة بالنظام العبودى (١) .

وهو تحليل وتفسير غير صائب فى تقديرنا ، لأن الشعب لم يكن ينطبق عليه مفهوم السخرة فى هذه الحالة لأنه كان يحصل على إعفاء من الضرائب وعوائد الأرض مقابل ذلك كأجور ومكافآت غير مباشرة ويحصل البعض على أجور مباشرة . .

والأهم من ذلك أن هذه المشاريع الحيوية كانت تخص الناس أنفسهم وتدخل ضمن نطاق ملكيتهم الجماعية ومصالحهم العامة ، ولم تكن ملكية لشخص أو أشخاص ، ولها طابع اقتصادى عام ، وليست ذات طابع فردى خالى من النفع الاقتصادى كبناء القصور الخاصة ومعابد الآلهة وقبور الملوك والأفراد كما حدث لدى قدماء المصريين من الفراعنة الذين سخروا الشعب فعلا فى بناء معابدهم وقبورهم الخاصة طوال تاريخهم من الأهرامات وغيرها وشتان بين الحالتين .

فلقد كانت الشروط الطبيعية القاسية — كما يقول الدكتور يوسف محمد عبد الله — فى بلد كاليمن تقتضى من السكان جهداً فائقاً على مستوى التحدى ، إذ أن اليمن بلد تنعدم فيه الأنهار الدائمة الجريان ، وأمطاره موسمية ، وطبيعة أرضه صخرية ، وذلك يقلل من الانتفاع بحيز واسع من التربة الصالحة . فكان إن احتاج أهل اليمن إلى أسلوب من العمل فى معاشهم يقوم على سلطة

---

(١) راجع كتاب سلطان أحمد عمر : نظرة فى تطور المجتمع اليمنى دار الطليعة للطباعة والنشر — بيروت — الطبعة الأولى ١٩٧٠ م . ص ٧٦ وما بعدها .

قوية ورشيدة توحد قبائلهم ، وتشرك أعيانها وأقيالها فى الحكم من خلال هيئـــة تشريعية ، كذلك الملاء الذى أفتى الملـكة بلقيس بشأن كتاب النبى سليمان . أو كذكر الأخباريين للثمانية ، وكانت ثمانية بيوت من حمير لا يصلح ملك حمير إلا بها وإن اجتمعوا على عزل ملك عزلوه(١) .

كما أن الدولة قد قامت بتنظيم التجارة الخارجية والداخلية وجعلها مهمة رسمية لها ١٠٠ ٪ من تحديد كمية ونوع الواردات وتحديد أسعارها والضرائب المفروضة عليها وكيفية توزيعها وكذلك الصادرات من حيث تحديد كميتها بعد معرفة الاحتياجات المحلية وخضعت كل هذه الأمور لنظم غاية فى الدقة ، حيث يذكر الدكـتور جواد على أن الحكومة القتبانية فرضت نفسها على التجارة ، فجعلت أمر الاستيراد والتصدير فى يدها ، وأنها نظمت ووضعت التعليمات الدقيقة التى تـكفل سلامة أمـــوال الدولة وأموال الناس على حد سواء(٢) .

المضامين العقلية والعملية هى أساس ازدهار الحضارة اليمنية

ومن كل ما سبق نستطيع أن نستخلص مجموعة من الحقائق الهامة وهى أن مفهوم الديمقراطية والعلاقات الإنتاجية فى الحضارة اليمنية بصفة عامة لم يتوقف على الجانب السياسى فقط والذى يؤخذ فى كثير من الأحيان كمظهر سياسى يخفى تحته الـكثير من مظاهر الاضطهاد والاستغلال والتفرقة بين أفراد المجتمع وطبقاته ، وتجنيد بعضهم فى خدمة البعض الآخر ، على نحو ما يحدث فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، بل إن هذه العلاقات فى المجتمع اليمنى القديم قد تجاوزت ذلك فى مضامينها وأبعادها إلى صميم الواقع الاجتماعى والاقتصادى وعلاقاته الإنتاجية بصفة عامة ، وطبعه بالطابع الجماعى الديمقراطى التعاونى الشامل والقائم على أساس احترام العمل وتجسيد المصالح العامة والحق العام كأساس أولى فى بناء المجتمع .

---

(١) د . يوسف محمد عبد الله : مقال فى مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ص ٣٤ .

(٢) جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام جـ ٢ ص ١٩٣ .

ولقد كانت هذه المنطلقات والمضامين التى ارتكزت عليها الحضارة اليمنية القديمة هى التى مكنت المجتمع اليمنى من بناء هذه الحضارة نفسها ، إذ لو لم تكن مثل هذه المضامين والمنطلقات الجماعية فى علاقات العمل والإنتاج قد أخذ بها كأساس لبناء المجتمع لما تمكن اليمنيون « حقيقة » فى تلك الحقب التاريخية الضاربة فى القدم من بناء حضارة إنسانية مزدهرة بهذا الشكل وبهذا المضمون فى ظل ظروف وعوامل طبيعية وجغرافية شديدة القسوة وكثيرة التقلبات وقليلة الموارد نسبياً .

فلقد كان الإيمان العميق بالعمل واحترامه وسيادة الروح التعاونية الجماعية هى المنطلقات الأساسية التى مكنت المجتمع من مواجهة ظروف الطبيعة شديدة الوعورة وعواملها المناخية المتغيرة وقهرها والتغلب عليها وتطويعها لصالح بناء حياتهم ورفاهيتهم إن لم تكن هى الإفراز والانعكاس المباشر لهذه الظروف نفسها على الأصح ، حيث تمكنوا بفضل ذلك من إقامة آلاف السدود وقنوات الرى فى مواجهة فيضانات السيول الناجمة عن مواسم الأمطار حتى لا تجرف الأراضى وتهدد حياة الناس ومساكنهم وقراهم من ناحية ، واحتجاز المياه للحصول على رى دائم ومنتظم لأراضيهم ومزارعهم فى مواسم الجفاف بدلا من الرى الموسمى والعشوائى الذى تحدده الظروف المناخية ، كما أقاموا الطرقات الواسعة لربط المناطق الوعرة ببعضها وتمكيننا لعمليات الانتقال والتواصل الدائم على كل المستويات ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بين مختلف المناطق ، وتمكنوا بذلك أيضاً من إقامة المدرجات الزراعية فى أشد المناطق وعورة وتضرس حيث التربة الخصبة وتوفر الأمطار والمياه الجارية بجهدهم اليدوى والجماعى المباشر ، والتى ما تزال شاهداً حياً حتى يومنا هذا على نحو ما سبق تحليله تفصيلا فى مطلع هـذه الدراسة ، ناهيك عما تمتعت به الدولة من تنظيم وافى ودقيق لشئونها وإدارتها على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى وما حازته من مكانة وقوة تأثير ونفوذ واحترام فى الداخل والخـارج .

ولقد كانت تلك المفاهيم والمنطلقات أيضاً هى التى أضفت على الحضارة اليمنية برمتها الطابع الإنسانى والعقلى والعملى الخالى من الخرافة وانتشار الوثنيات

والمعتقدات الغيبية الخرافية والأسطورية والاستسلام لرحمة الطبيعة ومصادفاتها ، مما كان سائداً فى معظم الحضارات القديمة من يونانية ورومانية وفرعونية وفينيقية وبابلية وهندية وغيرها .

فقد دلت كل النقوش والآثار التى تم تحقيقها حتى الآن بالنسبة للتاريخ اليمنى القديم على الندرة الغير عادية للأماكن والتماثيل الخاصة بالآلهة، كما لم يوجد فى النقوش ما يشير إلى أية نصوص أو تعاويذ دينية بحته أو أشكال للطقوس والعبادات ، بل لقد أكد الكثير من الباحثين والمؤرخين بأن الجانب الاعتقادى لدى العرب الجنوبيين قد تميز ببساطة متناهية ولا يلعب أى دور فى حياتهم الخاصة أو العامة بل إنه يقف على هامش هذه الحياة تماما . وقال عنه البعض الآخر بأنه قد تميز بالسذاجه المتناهية، حيث يقول الدكتور ديتلف نلسون : وبالرغم من المبانى العظيمة والسلطان السياسى والثقافة العالية التى تجدها عند شعوب (بلاد العربية الجنوبية) إلا أن ديانتهم كانت ساذجة فى كثير من عناصرها ، وهذه السذاجة الدينية لانلسمها فى الطقوس ودور العبادات وعدم وجود صور وأصنام للآلهة فقط ، بل وفى نظرة هذه الديانات للآلهة أيضا[١] .

ويقول محمد يحيى الحداد : إن الكتابة القتبانية تشارك الكتابة المعينية بل وغيرها من الكتابات فى العربية الجنوبية القديمة فى أن غالبيتها قد كتب فى أغراض شخصية كالحديث عن إصلاح أرض أو شرائها أو بناء عمارة أو تقديم نذر أو ما شابه ذلك ، وفى خلوها من صيغة المتكلم أو المخاطب واقتصارها على صيغة الغائب ، وتشاركها أيضا فى خلوها من نصوص أدبية من شعر أو نثر ، ومن نصوص دينية من أدعية أو صلوات وهو أمر يبدو غريبا كما يقول الحداد [٢] . ولكننا نستطيع أن نقول للأخ الحداد بأن لا يستغرب أبداً فتحرر اليمنيين من المعتقدات الوثنيه الخرافية هو الذى مكنهم من بناء تلكَ الحضارة ولا غرابة ، إذ لو لم تكن لدى المجتمع

---

(١) د . ديتلف نلسون : التاريخ العربى القديم ص ٢٣١ .

(٢) محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ص ٤٤ (مرجع سابق) .

اليمنى القديم مثل هذه النزعة العقلانية المتحررة لما استطاع أن يقوى على انتزاع أسباب بقائه وتحضره من بيئة طبيعية شديدة القسوه والتمرد والاضطراب وقليلة الموارد الاقتصادية المباشرة والسهلة ، فإذا كانت طبيعة البيئة والظرف هى التى تسببت حقيقة فى خلق هذه النزعة العملية والعقلانية المتحررة لدى المجتمع اليمنى منذ القدم وحتى اليوم فإن هذه النزعة نفسها هى التى تمكن المجتمع بفضلها من التغلب على ظروف بيئته الطبيعية والاقتصادية الصعبة وقهرها وانتزاع أسباب بقائه وتحضره منها فيما يشبة عملية القسر وبلا وسائط غيبية على نحو ماسبق عرضه وتحليله فى الفصل السابق من هذا البحث وسيتضح أكثر فأكثر فى الفصول القادمه . ويكفى أن الإسلام أتا وليس فى اليمن مكانا واحدا يوجد فيه صنم أو وثن ويقصده الناس للعبادة ويستمدون منه الخير ودفع الشر ، رغم كل ما كان قد أصاب الحضارة اليمنية من التدهور والسقوط ، حتى الآلهات التى ورد ذكرها فى القرآن ونسبت إلى اليمن والمعروفة بيغوث ويعوق ونسر وود وسواع لم يعثر لها على دليل مادى حتى الآن .

حيث يقول القاضى محمد الأكوع فى كتابه اليمن مهد الحضارات : إن كتب السير لم تتعرض لذكر أصنام كانت باليمن حينما بعث النبى (صلى الله عليه وسلم) عماله إليه ولم يرد لها ذكر لا فى مراسيمه وعهوده ولا فى مراسلاته لأقيال حمير ولا إلى تحطيم أو كسر آلهة أو صنم أو وثن - ويضيف أيضا - ومما هو جدير بالملاحظة أن النقوش التى كشفت إلى اليوم لم يوجد بينها ذكر للأصنام التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم (كنسر ويعوق ويغوث وسواع وود وغيرها)[1] .

هذا الأساس الحضارى المتحرر الذى آمن بالعمل والعقل لم يجد للخمول والكسل والخرافة والشعوذة والوثنيات والأساطير طريقاً إلى حياته ووجدانه

---

(١) محمد بن على الأكوع : اليمن الخضراء مهد الحضارات – مطبعة السعادة القاهرة (١٩٧١) ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

وعقله لم يمكنه من بناء تلك الحضارة المزدهرة والناضجة فى مفاهيمها الإنسانية فحسب بل إنه هو الذى جعل هذا المجتمع يتقبل الدعوة الإسلامية دون تردد كرسالةإنسانية واجتماعية مفيدة فى جوهرها ومعاديةفى حقيقتها لكل تلك المفاهيم السابقة وكل مايوقع الإنسان فى الظلم والتخلف والفقر والاستسلام للخرافة والمفاسد الخلقية والاجتماعية ويحقق له العدل والرفاهية ، والتى تعرضت فيما بعد للتشويه والاستغلال والتحريف المغرض والمجافى لجوهر الدعوة والذى صار اليوم يفسدها ويلبسها شكلا ومضموناً عكسياً تماماً ، الأمر الذى سنوضحه بتفاصيل أكثر عمقا ودلالة فى الفصول القادمة .